

جمهورية العراق

الجدول 1	2017
عدد السكان (بالمليون)	38.7
إجمالي الناتج المحلي، القيمة الحالية بالمليار دولار	197.7
نسبة الفرد من إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)	515
معدل الفقر وفقاً لخط الفقر في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل (3.2 دولار)	17.9
معدل الفقر وفقاً لخط الفقر في الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل (5.5 دولار)	57.3
خط الفقر الوطني -	22.5
معامل جيني ^أ	29.5
العمر المتوقع عند الولادة، السنوات ^ب	69.6

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، أقاليم الاقتصاد الكلي والفقر، والبيانات الرسمية
ملاحظات:

(أ) أحدث قيمة (2012)، وفقاً لتعديل القوى الشرائية لعام 2011.

(ب) أحدث قيمة (2014)

(ج) أحدث قيم لمؤشرات التنمية العالمية (2015)

تحل أنشطة إعادة الإعمار ببطء محل إنتاج النفط كمحرك رئيسي للنمو في أعقاب أزمتي الحرب على تنظيم داعش وهبوط عائدات النفط اللتين أحدثتا كساداً شديداً في الاقتصاد غير النفطي. وساهمت القيود التي فرضتها منظمة أوبك والبلدان المنتجة خارجها (OPEC+) على إنتاج النفط في تراجع الاقتصاد في 2017، على الرغم من حدوث انتعاش قوي للقطاع غير النفطي. ومن المتوقع أن تتسارع وتيرة النمو في عام 2018 بفضل تحسن الأوضاع الأمنية، لكن الحفاظ على النمو خلال إعادة الإعمار سيتوقف على إجراء إصلاحات هيكلية. ووصل معدل الفقر إلى 22.5% في عام 2014، وما زال 10% من العراقيين يعانون النزوح.

أحدث التطورات

بعد تحرر كامل التراب العراقي من براثن تنظيم داعش في ديسمبر/كانون الأول 2017، بدأت الحكومة العراقية تصميم حزمة شاملة من أنشطة إعادة الإعمار تربط تحقيق الاستقرار على وجه السرعة برؤية طويلة الأجل. ويشير تقدير الأضرار والاحتياجات في العراق الذي أجري في الأونة الأخيرة إلى أن احتياجات إعادة الإعمار والتعافي تُقدَّر بمبلغ 88 مليار دولار. وفي فبراير/شباط 2018، استضافت الكويت مؤتمراً لإعادة الإعمار والتعافي تمخّص عن تقديم تعهدات قيمتها 30 مليار دولار. وبدعم من البنك الدولي تدرس الحكومة العراقية خطة تمويل لتعبئة موارد كبيرة من القطاع الخاص.

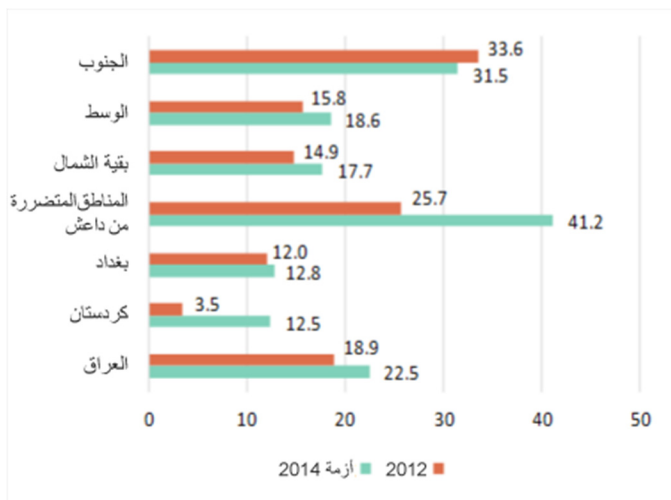
وقد أدت المستويات القوية من الإنتاج النفطي إلى تعزيز النمو الاقتصادي في 2015-2016، لكن معدل النمو العام لإجمالي الناتج المحلي يُقدَّر أنه كان سلبياً بنسبة 0.8% في عام 2017، فيما يُعزى إلى انخفاض نسبته 3.5% لإنتاج النفط التزاماً باتفاق منظمة أوبك والبلدان المنتجة خارجها، ومزيد من التراجع في المناطق التي عادت إلى سيطرة الحكومة العراقية. وبسبب الحرب مع تنظيم داعش وإجراءات ضبط أوضاع المالية العامة للتكيف مع انخفاض أسعار النفط، كان معدل نمو القطاع غير النفطي سلبياً في السنوات 2014-2016. وفي نهاية عام 2017، بلغت الخسائر التراكمية الحقيقية بسبب الحرب 72% من إجمالي الناتج المحلي لعام 2013 و 142% من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي لعام 2013. وحافظ تحسّن الأوضاع الأمنية والجهود الأولية لإعادة الإعمار على نمو القطاع غير النفطي الذي بلغ 4.4% في 2017. وبفضل ربط سعر صرف العملة المحلية بالدولار، وضعف الطلب المحلي ظل معدل التضخم منخفضاً عند نحو 0.1% في 2017.

وفي عام 2017، يُقدَّر أن العجز الكلي للموازنة العامة للحكومة العراقية قد انخفض إلى 2.2% من إجمالي الناتج المحلي بسبب ارتفاع أسعار النفط وإجراءات لاحتواء النفقات الجارية. وفي 2015-2016، أدت أسعار النفط المنخفضة، وارتفاع مخصّصات الإنفاق في المجالات الأمنية والإنسانية، وضعف الرقابة إلى تدهور سريع لميزان المالية العامة، وكان تصحيح أوضاع المالية العامة يتركز أساساً على الإنفاق الاستثماري غير النفطي. وبفضل تدابير ضبط الإنفاق، انخفض عجز الموازنة لإقليم كردستان العراق 80% بين عامي 2014 و 2016. ولكن لا تزال ضغوط الإنفاق كبيرة لمساعدة النازحين داخل البلاد واللاجئين من سوريا. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2017، بعد استفتاء على استقلال إقليم كردستان العراق اعتبرته الحكومة العراقية غير شرعي، استعادت القوات الاتحادية السيطرة على مناطق متنازع عليها كانت تحت سيطرة الإقليم، من بينها مناطق غنية بالنفط. ونتيجة لذلك، فقد إقليم كردستان العراق نصف عائداته النفطية.

ويلقي برنامج الحكومة العراقية من أجل الإصلاح دعماً من حزمة تمويل كبيرة من جهات ثنائية وأخرى متعددة الأطراف ساعدت على تفادي أزمة اقتصادية واجتماعية شديدة كان من الممكن أن تنجم عن الصدمة الكبيرة للمالية العامة. وفي أغسطس/آب 2017، لجأت الحكومة العراقية أيضاً إلى سوق السندات السيادية، في أول إصدار سيادي منذ عام 2006 بلغت قيمته مليار دولار أمريكي.

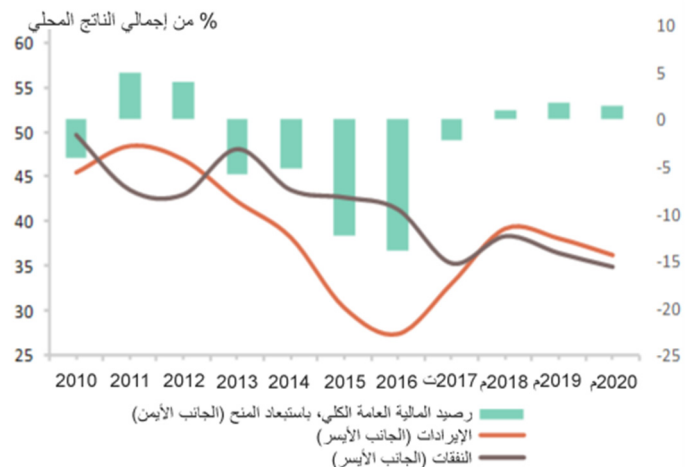
وساعد تحسّن نواتج المالية العامة على استقرار الدين العام في 2017 بعد أن أدت عمليات الاقتراض الكبيرة وإصدار ضمانات الديون إلى زيادة نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي من 32% في 2014 إلى 64.4% في 2016. وفي 2017، حققت الحكومة تقدماً نحو خفض العدد الكبير من الضمانات وتحسين مستوى إدارتها.

الشكل 2. جمهورية العراق / معدل عدد الفقراء (% التغير)



المصادر: تقديرات نموذج محاكاة مصغر لخبراء البنك الدولي.

الشكل 1. جمهورية العراق / حسابات المالية العامة (من إجمالي الناتج المحلي)



المصادر: وزارة المالية؛ وإسقاطات خبراء البنك الدولي.

الأفاق المستقبلية

لإجراءات ضبط أوضاع المالية العامة، من المتوقع أن يبقى الدين العام في مسار يمكن الاستمرار في تحمُّله في الأمد المتوسط.

المخاطر والتحديات

تشتمل المخاطر التي تتهدّد النمو على تقلُّب أسعار النفط، والفشل في تحسين البيئة الأمنية، وعدم تنفيذ التدابير الكبيرة المتوقعة لإصلاح المالية العامة واحتواء النفقات الجارية وإعطاء أولوية للاستثمار في إعادة الإعمار. وفي الأمد المتوسط، يبنى تصاعد التوترات السياسية واحتمال وقوع هجمات إرهابية قبل الانتخابات المزمعة في منتصف مايو/أيار 2018 بمزيد من المخاطر التي قد تقصد الأفق المستقبلية. ولا يزال الدين الخارجي عرضةً للتأثر بصدمة حدوث تراجع في أسعار النفط أو هبوط سعر الصرف الحقيقي. وترتبط المخاطر أيضاً بقدرة الحكومة على تقديم الخدمات العامة والبدء في إعادة الإعمار. ولمعالجة عوامل الهشاشة الكامنة والحيلولة دون السقوط في دوامة أخرى من العنف والصراع في البلاد من الضروري أيضاً العمل من أجل تقديم الخدمات الأساسية على نحو فعّال وإيجاد فرص لتحقيق الدخل لاسيما للشباب في المناطق المُحرّرة حديثاً.

من المتوقع أن تتحسنّ آفاق النمو في العراق بفضل بيئة أمنية مواتية، والانتعاش التدريجي للاستثمار من أجل إعادة الإعمار. وتشير التنبؤات إلى أن النمو العام لإجمالي الناتج المحلي سيعود إلى تحقيق معدل إيجابي في 2018 على الرغم من مد العمل باتفاق منظمة أوبك والبلدان المنتجة خارجها لتقييد الإنتاج حتى نهاية 2018، وتسجيل زيادة أخرى في 2019 مع انقضاء أجل الاتفاق. ومن عام 2020، من المتوقع أن يزيد إنتاج النفط زيادةً طفيفة، وهو ما يؤدي إلى تراجع النمو العام، حيث تعجز الحكومة العراقية عن تحقيق زيادة كبيرة في الاستثمارات في القطاع النفطي. ومن المرتقب أن يستفيد النمو الاقتصادي غير النفطي من زيادة الاستثمارات لإعادة الإعمار، ولكن في غياب إصلاحات هيكلية لن تعمر زيادة النمو في القطاع غير النفطي طويلاً. وفي عام 2018، من المتوقع أن تؤدي زيادة الاستثمارات الحكومية بما في ذلك ارتفاع الواردات إلى تحفيز النمو خلال فترة التنبؤات في مجالات الزراعة والصناعات التحويلية والبناء والنقل وخدمات مساندة الأعمال. ومن المتوقع أن ينتعش نشاط القطاع الخاص في وقت لاحق مع تراجع الاستثمارات العامة. ومن المنتظر أن تشهد المالية العامة تسجيل فوائض في سياق استمرار تقلُّب أسعار النفط، لتخلق حيزاً مالياً يتيح تمويل أنشطة إعادة الإعمار. ومن المتوقع أن يظل عجز ميزان الحساب الجاري محدوداً بفضل ارتفاع أسعار النفط. ونتيجةً

وفي عام 2017، يُقدَّر أن ميزان الحساب الجاري عاد إلى تحقيق فائض قدره 0.7% من إجمالي الناتج المحلي. وساعدت قوة تراكم الاحتياطيات في السنوات 2010-2013 على تخفيف آثار إجراءات تصحيح أوضاع المالية العامة اللازمة للحفاظ على استدامة المركز المالي الخارجي. وبفضل تحسن أسعار النفط، بدأت احتياطيات النقد الأجنبي تزداد في 2017، لتعيد بناء الاحتياطيات المستخدمة في مواجهة الصدمات الخارجية.

وزاد معدل الفقر من 18.9% في 2012 إلى ما يُقدَّر بنسبة 22.5% في 2014. وتشير أحدث إحصاءات لسوق العمل إلى مزيد من التدهور في أوضاع الفقر. وسجّل معدل مشاركة الشباب (الفئة العمرية 15-24 عاماً) في الأيدي العاملة انخفاضاً ملحوظاً منذ بداية الأزمة من 32.5% إلى 27.4%. وزاد معدل البطالة لاسيما بين الأفراد من الأسر الأشد فقراً، والشباب، ومن هم في أوج سن العمل (الفئة العمرية 25-49 عاماً). ويبلغ معدل البطالة نحو الضعفين في المحافظات الأشد تضرراً من العنف المرتبط بتنظيم داعش، والنزوح بالمقارنة ببقية البلاد (21.1% مقابل 11.2%)، لاسيما بين الشباب وغير المتعلمين. وبين النازحين داخل البلاد البالغ عددهم ثلاثة ملايين يزيد معدل البطالة 55% عن نظيره في المجتمعات المضيفة. ويوفر نظام التوزيع العام شبكة الأمان الوحيدة للغالبية العظمى من الفقراء، ويجري حالياً توسيعه إلى أقصى حدوده. وتعرّض جميع النازحين داخل البلاد والسكان تقريباً في المحافظات التي تأثرت بالحرب مع داعش لشكل ما من أشكال الصدمة السلبية، وفقد كثير منهم الحصص الغذائية التي كانوا يحصلون عليها من خلال نظام التوزيع العام.

الجدول 2. جمهورية العراق/ مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي والفقر

(التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكر غير ذلك)

2020 م	2019 م	2018 م	ت 2017	2016	2015	
1.9	4.1	2.5	-0.8	11.0	4.8	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بأسعار السوق الثابتة
3.5	3.3	1.1	2.1	13.0	20.0	الاستهلاك الخاص
-4.0	-3.6	10.4	-1.2	6.3	29.1	الاستهلاك الحكومي
-2.3	-1.7	5.9	-7.8	-30.2	-2.1	إجمالي استثمارات رأس المال الثابت
1.2	5.0	2.2	-0.1	13.1	28.3	الصادرات، السلع والخدمات
-1.7	-1.7	11.2	0.8	-5.3	11.2	الواردات، السلع والخدمات
1.9	4.1	2.5	-0.8	11.0	4.8	نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بالأسعار الثابتة لعوامل الإنتاج
7.0	7.0	7.0	-3.0	59.6	-49.3	الزراعة
0.9	4.2	2.1	-3.3	18.6	9.3	الصناعة
3.7	3.5	3.0	5.9	-7.2	2.4	الخدمات
2.0	2.0	2.0	0.1	0.4	1.4	التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين)
-1.3	-0.1	-0.2	0.7	-8.6	-6.5	رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)
1.4	1.7	0.9	-2.2	-13.9	-12.3	رصيد المالية العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)
50.7	53.5	55.2	57.8	64.3	55.1	الدين (% من إجمالي الناتج المحلي)
2.6	3.0	2.5	-1.0	-13.2	-11.7	الميزان الأولي (% من إجمالي الناتج المحلي)

المصادر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفقر والعدالة، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار. ملاحظة: ت = تقديرات، م = متوقع